مقدمة

عن المدعي العام في كازاخستان

أسخت دولباييف

في مؤتمر الجمعية الدولية للمدعين العموميين (IAP) السنوي

دبي، 24 نوفمبر، 2014

حضرة السيد. جيرهارد جاروش!

الزملاء الأعزاء!

بالنيابة عن مكتب مدعي عام كازاخستان وعن نفسي، دعوني أحييكم أنتم ورؤساء وفود المؤتمر السنوي التاسع عشر للجمعية الدولية للمدعين العموميين.

ويُعقد اجتماع قادة هيئات الادعاء هذا العام في دولة الإمارات العربية المتحدة المضيافة، وهو ما يدعوني لتوجيه الشكر للمستشار/ عصام عيسى الحميدان – النائب العام لإمارة دبي لهذا المستوى الراقي من التنظيم والترحيب الحار الذي حظي به اجتماع اليوم.

ونحن من أعماقنا مقتنعون أن منتدى الحوار ضمن مؤتمرات الجمعية الدولية للمدعين العموميين سوف يساعد بقوة على تعميق العلاقات متعددة الأطراف ويزيد التعاون بين دولنا.

وهو ما يُظهر المستوى العالي من التفاهم والثقة المتبادلة.

وتعتبر قضايا الأجندة هي الموضوع ذو الصلة الذي تناقشه كافة الدول بالتزامن، وهو السبب في أنه سيكون من المفيد تبادل الخبرات المتراكمة وطرق حل المشكلات في هيئات الادعاء.

******

الزملاء الأعزاء! في ظل الظروف الراهنة تبدأ الهيئات القضائية في معظم الدول مرحلة انتقالية تدريجية إلى تبني طرق جديدة لمنع الجريمة وإجراء تحقيقات تستند إلى تقنيات خلاقة.

واليوم، مثلما لم يحدث قط من قبل، يتحدد النجاح في مجابهة التحديات الحديثة بالمعلومات الموضوعية الدقيقة عن العمليات والأحداث وكذلك بالتعاون فيما بين الهيئات وتنسيق إجراءات الهيئات المعنية.

الزملاء الأعزاء، أود لفت انتباهكم إلى حقيقة أن الادعاء في معظم الدول مكلف بمختلف المهام والالتزامات في المجال غير الجنائي، ورغم هذا فإن جمع المعلومات عن هذا الأمر يظل عملية معقدة ومتقطعة.

وأما عن كازاخستان، فقد اتخذ الرئيس والحكومة كافة الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك، بما في هذا التدابير التنظيمية والمالية.

وفيما يتعلق بهيئة الادعاء في كازاخستان وبعيداً عن الرقابة التي تصل إلى أرقى المستويات، ثمة دور "يمثل جوهر نظام تنفيذ القانون" وتنسيق بين الهيئات القضائية.

وبفضل هذه المكانة والمهام، طبقنا العديد من أنماط تبادل المعلومات وأنظمة الرد العملياتي بين أجهزة تطبيق القانون والأجهزة الأخرى الخاصة والمعنية بالدولة.

******

والقيِّم على تلك الأنظمة هو **لجنة الإحصاءات القانونية والحسابات الخاصة** التي تم تأسيسها ضمن هيكل مكتب المدعي العام (PGO) في عام 1997 بقرار رئاسي.

وتجمع هذه الهيئة المعلومات بصورة تلقائية عن الجريمة والعدالة ورقابة المدعي العام وحماية المشروعات والأفكار واحترام طلبات المواطنين والمعلومات القانونية الأخرى.

كل هذا العدد يتكون من 42 شكلاً من أشكال السجلات و 14 نوعاً من الحسابات الخاصة الموحدة في خمسة أنظمة معلومات وذلك بغية التيسير.

وتتمتع كل أجهزة الدولة والسلطات القضائية المعنية بالاتصال بها عن بُعد.

******

ويعتبر **نظام تبادل المعلومات بين هيئات تطبيق القانون والهيئات الخاصة** هو المصدر الأكبر.

ويضم هذا النظام أكثر من 60 قاعدة بيانات من جميع أجهزة الدولة كما يضمن اتصال موظفي سلطات تطبيق القانون به عبر قناة اتصال محمية.

وبفضل هذا، يستطيع المدعي الحصول على كافة المعلومات الضرورية عند التحقيق في قضية ما مباشرة عبر جهاز الكمبيوتر الخاص به فيما يمكن أن نصطلح على تسميته بالادعاء الإلكتروني.

وهو ما يعني أن مزيداً من الوقت قد توفر للتحقيق المباشر في القضية.

ومن هنا فإنه أو إنها يستقبل بيانات عملية عن الملكية ورخص السائق وأعمال التوثيق والمعاشات والعلاوات والقضايا الجنائية وما شابه بدون طلبات ورقية ضمن القضية الجنائية المستقصاة.

وثمة مثال آخر وهو موظف يعمل لدى شرطة النقل أو شرطي الحي الذي بوسعه أن يعرف بسرعة إذا ما كان الشخص المعني مدان بغرامات أو ضرائب أو نفقة طليقته غير المسددة وما إذا كان هو أو هي مطلوباً.

وقد أثبت النظام جدارته بادئ الأمر في البحث عن المخالفين للقانون.

والآن يتم جمع كافة المعلومات الخاصة بجميع العمليات التي يقوم بها الأشخاص المطلوبون ثم يرسلها النظام بصورة مباشرة وتلقائية إلى الأجهزة القضائية.

على سبيل المثال، فقد أظهر هذا النظام أن المواطن توكتاروف –المطلوب من شرطة منطقة جنوب كازاخستان منذ يناير 2012 بتهمة الاغتصاب– كان يعمل في مدرسة ثانوية في إحدى بلدات غرب كازاخستان وأن رب عمله كان يقتطع مدفوعات المعاش باسمه.

وقد جرى تعقب هذا المتهم وإلقاء القبض عليه بسبب تلك الدفعات.

وفقط خلال النصف الأول من العام ثم الكشف عن 30 متهم مطلوب للعدالة وتم القبض على 8 آخرين بسبب دفعات المعاش واستغلال أجهزة الدولة ووثائقها الرسمية.

ومن هنا تتضح الفرص الواعدة التي يمنحها **جهاز "الأشخاص المترابطين"**.

كما أن الوصول إلى نظام التوريد العام بوزارة المالية وتحديداً قاعدة بيانات "الكيانات القانونية" يُظهر نظام معلومات السجلات الحيوية ونظام تبادل المعلومات التلقائي وهو ما ينم عن وجود علاقات قرابة وصلات أخرى بين المشاركين في التوريد العام بما يعطي أساساً يخدم عملية تحليل نتائج هذه العلاقات.

ويكشف الجهاز الملاك السابقين لملكيات منقولة وغير منقولة وزملاء حصلوا على دفعات المعاش من نفس الموظف وأصحاب في هيئة النقل بالسكك الحديدية ومشاركين في أعمال كتابية توثيقية وكتَّاب عدل سجلوا تلك التصرفات.

ولإحكام عملية التحقيق أنجزنا آلية إصدار الطلبات الخاصة بصحيفة الحالة الجنائية بطريقة إلكترونية.

والفكرة بسيطة، فموظف جهاز الادعاء يستخدم أو تستخدم مفتاحه الإلكتروني وبذلك يستطيع تقديم طلب إلكتروني في نظام تبادل المعلومات ويمكن للقاضي أو المدعي فحص ذلك عبر موقعنا الإلكتروني.

والآن فإن إتمام هذا النوع من الطلبات لا يستغرق أكثر من ثلاث دقائق.

وقد تم التوسع في **نسخة متنقلة** من نظام تبادل المعلومات ممثلة في بوابة عبر الإنترنت أيضاً.

وبهذا يستطيع رجل الشرطة الحصول على معلومات أساسية (معلومات عن الضحية والمشتبه به المحتمل وما إلى ذلك) وهو في طريقه إلى مسرح الجريمة باستخدام جهاز محمول ويمكنه كذلك الحصول على معلومات إضافية لمطابقتها بالبيانات الصحيحة للمشتبه بهم وملكيتهم وسياراتهم والبيانات الأخرى ذات الأهمية في القضية.

******

وأما النظام التالي المستخدم في جهاز تطبيق القانون فهو **كتاب إلكتروني لحساب البلاغات والتقارير الخاصة بالجريمة.**

وآلية هذا النظام بسيطة وهي: في وقت استقبال بلاغات من الناس وفي الوقت الذي يُدرج فيه الموظفون في الخدمة معلومات داخل القاعدة المركزية مباشرة من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم يتم أيضاً إدراج معلومات عن قرارات العملية المتخذة بواسطة مسؤولين بناء على تلك البيانات في الوقت الفعلي.

ليس بوسع أي محقق أو أي موظف آخر بالسلطة القضائية تصحيح أو تغيير ما هو مخطوط في كتاب الحساب.

والسمة المميزة لهذا الكتاب هي:

أولاً وقبل أي شيء، من ناحية **الشفافية والفعالية** نجد أن أي محقق أو رئيس هيئة تطبيق القانون أو حتى كاتب البلاغ يستطيع رؤية مسار فحص الكتاب طوال جميع مراحل الإجراءات الجنائية؛

ثانياً، أنه وثيق الصلة بالمعلومات، التي يجري تحديثها كل دقيقة؛

ثالثاً أنه في المتناول حيث يستطيع الموظف في جهاز تطبيق القانون والذي يستعين بأجهزة الاتصالات الحديثة أن يستقبل المعلومات الضرورية الخاصة بالبلاغ في الزمن الفعلي.

ونتيجة لذلك:

- يجري فحص 92 بالمائة من جميع البلاغات المسجلة في وقت قصير أقل من 3 أيام؛
- يتم استقبال صورة جنائية أكثر موضوعية وشمولية؛
- كشفنا قدراً كبيراً من السرقات وحالات السطو وقطع الطريق التي لطالما ظلت مخفية، والتي بسببها وقعت زيادة حادة في الجرائم المسجلة.

وفي المقابل، يستقبل المواطنون **بطاقة إلكترونية** تؤكد استقبال بلاغهم.

وباستخدام البطاقات الإلكترونية يصبح بمقدور المواطنين متابعة كافة مراحل الفحص الخاصة ببلاغاتهم من خلال وسائل الاتصال المتاحة أي عبر الموقع الإلكتروني للجنة وعبر رسائل نصية قصيرة و مركز اتصالات مكتب المدعي العام.

وليس سراً أن معظم المواطنين ما يزالون يتحاشون الذهاب إلى الشرطة خشية التعقيدات الروتينية.

ولأجل راحتهم أعطيناهم الفرصة لتقديم بلاغ عن وقوع أي أذى وذلك عبر موقعنا الإلكتروني باستخدام توقيع إلكتروني.

ويكفي أن يقدم المواطن بلاغاً إلكترونيا على الموقع الإلكتروني للجنة وبذلك يتم تسجيل البلاغ في قاعدة البيانات بل ولن يكون بمقدور مسؤول في الخدمة أو محقق أن يحذف هذا البلاغ.

وبسبب هذه التدابير المتخذة والمشروعات القائمة، حققنا الشفافية لعملية فحص البلاغات والإشراف الإلكتروني عبر الإنترنت والتحكم في مرات التردد على الموقع وهو ما أظهر أخيراً المستوى الحقيقي للجريمة في البلاد.

******

يستطيع المواطنون متابعة الوضع الراهن للأمن العام عبر موقعنا الإلكتروني من خلال **خريطة الجريمة الجغرافية.**

ومن خلال ربط سجل البلاغات بالخريطة التفاعلية استقبلنا معلومات عن الشوارع والبيوت والوقت والموسم الذي يتم فيه عادة ارتكاب الجريمة.

يستطيع أي مواطن الاتصال من خلال هاتفه المحمول وبذلك يحصل على معلومات عن الجريمة المرتكبة في المكان.

الخريطة مفيدة أيضاً للشرطة التي يجب عليها الاستجابة على الفور والتعامل مع محاضن الجريمة واتخاذ تدابير وقائية (*كاميرات مراقبة ودوريات وما شابه*).

******

وقد استُخدم نفس هذا المبدأ عند رسم **خريطة حوادث المرور** المتاحة على موقع اللجنة الإلكتروني.

وقد مُثلت حوادث المرور لدينا الآن على الخريطة وذلك بتخصيص المحاور والمدن والتقاطعات والشوارع.

كما أن ثمة معلومات متاحة أيضاً عن الموتى والمصابين في تلك الحوادث.

******

وجدير بالذكر هنا أنه اعتباراً من 1 يناير 2015 سيكون قانون الإجراءات الجنائية الجديد سارياً في كازاخستان، وقد تم تطويره باستخدام خبرات دولية متطورة.

ومن بين الأشياء الجديدة في القانون أن التحقيق الذي يسبق المحاكمة سوف يجري مباشرة بعد تسجيل بلاغات أو رسائل تفيد بوقوع جريمة ما وذلك في **السجل الموحد لتحقيق ما قبل المحاكمة.**

فالتسجيل ضمن هذا السجل يعني بدء التحقيق، أي بدء الإجراءات الجنائية.

وسوف يظهر رقم الرسائل المسجلة في البطاقة المرسلة مثلما هو الحال في أيامنا هذه.

وسوف يسمح السجل بتتبع مسار القضية الجنائية ويدون تلقائياً البيانات الإحصائية عن الجريمة وفق نوعها وفئتها والأشخاص وما إلى ذلك.

******

مشروع *آيكن*"

وفضلاً عن مجال الإجراءات الجنائية، أنشأنا مشروع "آيكن" الإلكتروني الذي يساعد على تنظيم مسألة شفافية البلاغات وتدفق الطلبات لدى الهيئات الحكومية.

ويستقبل كاتبو البلاغات بطاقة بها رقم متفرد يدخلون به إلى النظام الآلي للحصول على معلومات عن المرحلة التي وصل إليها بلاغهم.

وهو ما يتيح لنا زيادة سرعة فحص البلاغات وتقليل الاتصال الشخصي بالمسؤولين والمواطنين.

******

مشروع "*عمل تيريجي*"

الزملاء الأعزاء! إن رئيس كازاخستان يولي اهتماماً خاصاً لحماية الأعمال.

واليوم تتخذ كازاخستان تدابير غير مسبوقة لدعم المشروعات لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل في تقديرنا جوهر اقتصاد الدولة وتوفر قدراً كبيراً من عوائد الموازنة.

وبالتالي فإن تشجيع تلك المشروعات يصب في صالح الاقتصاد في بلادنا.

وهذا هو السبب في كون الإشراف على الامتثال لقوانين **حماية حقوق المستثمرين** وتشجيع أقصى قدر من المناخ الإيجابي للعمل هما من أول أولويات العمل في هيئة الادعاء.

وفي هذا السياق، أسسنا مشروع "*عمل تيريجي*" الذي يمثل خدمة معلوماتية للادعاء ويتيح استقبال معلومات عن وسائل التحكم عبر الإنترنت أو الرسائل النصية القصيرة (*أسباب التحكم والوقت والتسجيل في هيئات الادعاء ومعلومات عن المسيطرين وما شابه*)، وهو ما يعني أن المواطن الذي لا يستقبل معلومات تأكيدية من قسم المعلومات لديه الحق في أن يرفض هذا التحكم أو التقييد.

ويمكن استقبال معلومات عن وسائل التحكم فما مضى وما هو مخطط للمستقبل هنا.

وعلاوة على ذلك، طبقنا هذا العام مشروعنا المسمى "التسجيل الإلكتروني لوسائل التحكم" الذي يساعد على استبعاد مضاعفة وسائل التحكم والامتثال للقواعد المعمول بها في حال التعددية، كما أنه يساعد على التعامل مع شكاوى المستثمرين بشأن وسائل التحكم التي تفرضها العديد من السلطات وذلك بناء على استئناف فردي.

******

وجدير بالذكر أننا قد بذلنا أقصى ما بالوسع والطاقة لتسليح عملنا بموارد المعلومات أيضاً.

حيث يتم التوثيق في مكاتب المدعين عبر نظام "كاداجالاو" الإلكتروني وهي كلمة تعني بلغة كازاخستان الإشراف.

ويساعد النظام على توفير السمة الآلية لإجراءات جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وتقديم البيانات التي تم توليدها خلال عملية الإشراف ثم التقرير التحليلي المستند إلى البيانات، حيث يساعد المورد على تحقيق أقصى درجات الاستفادة من الوقت ويقلل من التكاليف الورقية بشكل كبير.

ويشكل نصيب المستندات الإلكترونية ما يصل إلى 77 بالمائة حيث سمح تطبيق النظام بتوفير 32 بالمائة من إنفاق الموازنة.

كما قد وفر هذا التوثيق الآلي أداة سريعة للتحكم والاتصال بمعلومات مكاتب المدعين الفرعية.

وقد زادت سرعة البحث عن المعلومات من إمكانية توفر الوقت الكافي لصناعة القرار.

فقد قللنا وقت تسليم المستندات الإلكترونية ونسخها أيضاً على المستوى الداخلي.

وقد تم تطبيق **رقمنة البنية التحتية لمكان العمل** في مكتب المدعي العام منذ 2013.

ولمواصلة هذا المسار بهذا المعدل السريع أخذنا بالحسبان الاتجاهات العالمية للانتقال إلى العمل بواسطة تقنيات الحوسبة "السحابية".

فهي تتيح للمستخدم أن يعمل في ظل قدر هائل من المعلومات بدون الحاجة إلى قدر أكبر من الطاقة الحسابية.

وقد توقفنا عن العمل بأجهزة الكمبيوتر الشخصية وطبقنا التقنية الحوسبية السحابية فوفرنا إدارة ذات كفاءة عالية وخدمة ممتازة لمكان العمل واتصالاً بالبيئة الرقمية من أي مكان في البناية.

******

وإجمالاً، وبأخذ تقنيات المعلومات تلك بالحسبان، طور مكتب المدعي العام المسارات الرئيسية لعملية معالجة المعلومات القضائية المتفق عليها بالإجماع من السلطات القضائية.

وتهدف تلك التدابير لتحقيق زيادة تدريجية في ثقة الناس بالنظام القضائي وقدرة الإشراف في هيئة الادعاء على الحفاظ دوماً على حقوق الإنسان وحرياته والحسم الفوري لأية مشكلة تعترض تلك الحقوق والحريات.